

Distr.: General
12 November 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة ومتابعتها

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لجمهورية تنزانيا المتحدة والنرويج لدى الأمم المتحدة

يسرنا أن نخيل إليكم طيه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عوامة عادلة، الذي اعتمده المؤتمر العام للمنظمة بالإجماع في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ خلال دورته السابعة والتسعين المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر المرفق). ويعكس الإعلان توافق الآراء الواسع حول الحاجة إلى بعد اجتماعي متين للعوامة لتحقيق نواتج محسنة ومنصفة للجميع. كما يتضمن توجيهات واضحة لتسريع خطى التقدم لتنفيذ برنامج العمل اللائق، الذي دعي إليه في قرارات شتى صادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وفي اتفاقات إقليمية أخرى.

واعترافاً بما يمثله الإعلان وما يكتسبه من أهمية بالنسبة لعمل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي واتساق السياسات عموماً، نرجو ممتنين تعميمه باعتباره من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩.

(توقيع) أغوستين ب. ماهيغا
الممثل الدائم

(توقيع) مورتن وتلانند
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لجمهورية ترازيا المتحدة والنرويج لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية

والصينية والعريية والفرنسية]

إعلان منظمة العمل الدولية

بشأن العدالة الاجتماعية

من أجل عولمة عادلة

إنّ مؤتمر العمل الدولي، المنعقد في جنيف في دورته السابعة والتسعين،

إذ يضع في الاعتبار أن السياق الحالي للعولمة، المتسم بنشر التكنولوجيات الجديدة وتدفق الأفكار وتبادل السلع والخدمات وزيادة رؤوس الأموال والتدفقات المالية وتدويل عالم الأعمال والعمليات التجارية والحوار وتنقل الأشخاص، لا سيما التعاملات والعمال، يغير معالم عالم العمل تغييراً جذرياً.

- من جهة، ساعد مسار التعاون والتكامل الاقتصاديين عدداً من البلدان على الاستفادة من المعدلات العالية للنمو الاقتصادي وخلق العمالة، وعلى استيعاب العديد من الفقراء الريفيين في الاقتصاد الحضري الحديث، والدفع قدماً بأهدافها الإنمائية ودعم الابتكار في تطوير المنتجات وتداول الأفكار؛

- من جهة أخرى وضع التكامل الاقتصادي العالمي العديد من البلدان والقطاعات أمام تحديات كبيرة تتمثل في عدم تساوي الدخل واستمرار مستويات عالية من البطالة والفقر وهشاشة الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية ونمو العمل غير الحمي والاقتصاد غير المنظم، مما يؤثر على علاقة الاستخدام وأشكال الحماية التي يمكن أن تقدمها؛

وإدراكاً منه أن تحقيق نتيجة محسنة ومنصفة لصالح الجميع، في ظل هذه الظروف، أصبح أمراً ضرورياً أكثر فأكثر من أجل الاستجابة للتطلع العالمي إلى العدالة الاجتماعية ومن أجل تحقيق العمالة الكاملة ولضمان استدامة المجتمعات المفتوحة والاقتصاد العالمي ولتحقيق التلاحم الاجتماعي ومحاربة الفقر وحالات عدم المساواة المتزايدة؛

واقناعاً منه بأنّ منظمة العمل الدولية تضطلع بدور أساسي في المساعدة على تعزيز وتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية في ظل مناخ يشهد تطوراً مستمراً:

- بالاستناد إلى الولاية التي ينص عليها دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا (١٩٤٤)، الذي لا يزال مناسباً تماماً في القرن الحادي والعشرين وينبغي أن تستلهم به سياسات الدول الأعضاء في المنظمة، والذي يرد من بين أهدافه وأغراضه ومبادئه ما يلي:

□ يؤكد أن العمل ليس بسلعة وأن الفقر حيثما كان يشكل خطراً على الازدهار في كل مكان؛

□ يقر بأن لمنظمة العمل الدولية التزاماً أمام الملاء بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق الغايات المتمثلة في العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة وأجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة وتوسيع نطاق إجراءات الضمان الاجتماعي لتوفير دخل أساسي لجميع المحتاجين، إلى جانب جميع الأهداف الأخرى التي يتضمنها إعلان فيلادلفيا؛

□ يضع على عاتق منظمة العمل الدولية مسؤولية بحث وفحص جميع السياسات الاقتصادية والمالية الدولية على ضوء الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- بالاستناد إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (١٩٩٨)، والتأكيد عليه مجدداً، وهو إعلان اعترفت الدول الأعضاء من خلاله، في إطار الاضطلاع بولاية المنظمة، بالأهمية الخاصة التي تتسم بها الحقوق الأساسية، ألا وهي: الحرية النقابية والإقرار الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء الفعال على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة؛

وإذ يشجعه اعتراف المجتمع الدولي بالعمل اللائق كاستجابة فعالة لتحديات العولمة، بالنظر إلى ما يلي:

- نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (١٩٩٥)؛

- الدعم الكبير الذي أعرب عنه تكراراً على المستويين العالمي والإقليمي، لمفهوم العمل اللائق الذي وضعت منظمة العمل الدولية؛

- التأييد العالمي من جانب رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، للعودة العادلة ولأهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، باعتبارها أهدافاً مركزية لسياساتهم الوطنية والدولية ذات الصلة؛

- واقتناعاً منه بأنه في عالم يشهد تزايد الترابط والتعقيد وتدويل الإنتاج:
- تتسم القيم الأساسية المتعلقة بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والأمن وعدم التمييز، بأنها ضرورية للتنمية والفعالية المستدامتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛
 - إن الحوار الاجتماعي وممارسة الهيكل الثلاثي بين الحكومات والمنظمات الممثلة للعمال والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل داخل الحدود وغيرها، أكثر ملاءمة الآن للتوصل إلى الحلول وبناء التلاحم الاجتماعي وإرساء سيادة القانون، وذلك عن طريق وسائل من بينها معايير العمل الدولية؛
 - ينبغي أن يُعترف بأهمية علاقة الاستخدام كوسيلة لتقديم أشكال الحماية القانونية للعمال؛
 - تتسم المنشآت المنتجة والمرجحة والمستدامة، إلى جانب اقتصاد اجتماعي قوي وقطاع عام مستدام، بأنها أساسية لاستدامة التنمية الاقتصادية وفرص العمالة؛
 - يتسم إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (١٩٧٧)، بصيغته المنقحة، والذي يتطرق إلى الدور المتنامي لمثل هذه الجهات الفاعلة في تحقيق أهداف المنظمة، بأنه ملائم بشكل خاص؛
 - وإذ يقرّ بأن التحديات الراهنة تدعو المنظمة إلى تكثيف جهودها وحشد كل ما لديها من وسائل عمل للنهوض بأهدافها الدستورية، وأنه توجيهاً لجعل هذه الجهود فعالة ولتعزيز قدرة منظمة العمل الدولية لمساعدة الدول الأعضاء فيها فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف منظمة العمل الدولية في سياق العولمة، لا بد للمنظمة من:
 - ضمان الاتساق والتعاون في نهجها الرامي إلى المضي قدماً في استحداث نهج عالمي ومتكامل، يتماشى مع برنامج العمل اللائق والأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى أوجه التآزر بين هذه الأهداف؛
 - تكييف ممارساتها المؤسسية وإدارتها من أجل تحسين فعاليتها ونجاعتها في الوقت الذي تحترم فيه احتراماً كلياً الإطار والإجراءات الدستورية القائمة؛
 - مساعدة الهيئات المكونة على تلبية الاحتياجات التي أعربت عنها على المستوى القطري بالاستناد إلى مناقشة ثلاثية كاملة، من خلال تقديم المعلومات رفيعة الجودة وإسداء المشورة وإتاحة البرامج التقنية التي تساعدها على تلبية تلك الاحتياجات في سياق الأهداف الدستورية لمنظمة العمل الدولية؛

- تشجيع سياسة وضع المعايير لمنظمة العمل الدولية، باعتبار ذلك ركناً أساسياً لأنشطة المنظمة من خلال تعزيز ملاءمتها لعالم العمل وضمان دور المعايير كأداة مفيدة في تحقيق الأهداف الدستورية للمنظمة؛
- يعتمد من ثم في هذا اليوم العاشر من حزيران/يونيه من عام ألفين وثمانية هذا الإعلان.

أولاً - النطاق والمبادئ

يقرّ المؤتمر ويعلن أنّه:

- ألف - في سياق التغيير المتسارع، ينبغي لالتزامات الدول الأعضاء وللمنظمة وجهودها المبذولة لتنفيذ الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك من خلال معايير العمل الدولية، ولوضع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أن تقوم على الأهداف الاستراتيجية الأربعة للمنظمة، وهي أهداف تحظى بقدر متساوٍ من الأهمية ويتجلى من خلالها برنامج العمل اللائق ويمكن تلخيصها كالتالي:

١' تعزيز العمالة من خلال خلق بيئة مؤسسية واقتصادية مستدامة بحيث:

- يمكن فيها للأفراد أن يطوروا ويحدثوا القدرات والمهارات الضرورية التي يحتاجونها لتمكينهم من أن يكونوا مستخدمين على نحو منتج من أجل تحقيق تكاملهم الذاتي وتوفير الرفاه العام؛
- تكون فيها جميع المنشآت، العامة أو الخاصة، مستدامة للتمكين من تحقيق النمو وتوليد المزيد من فرص وآفاق العمالة والدخل للجميع؛
- يمكن فيها للمجتمعات أن تحقق أهدافها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة الجيدة والتقدم الاجتماعي؛

٢' وضع وتعزيز تدابير للحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي وحماية اليد العاملة - تكون مستدامة ومكيفة مع الظروف الوطنية، بما فيها:

- توسيع الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع، بما في ذلك التدابير الرامية إلى توفير دخل أساسي لجميع من يحتاجون إلى هذه الحماية، وتكييف نطاقه وتغطيته لتلبية الاحتياجات الجديدة ومواجهة مواطن الشك التي تولّدها سرعة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية؛

- ظروف عمل صحية وآمنة؛
- سياسات أجور ومكاسب وساعات عمل وغير ذلك من ظروف عمل تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم، وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين إلى مثل هذه الحماية*؛
- ‘٣’ تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي باعتبارهما أنسب وسيلتين من أجل:
 - تكييف تنفيذ الأهداف الاستراتيجية مع احتياجات وظروف كل بلد؛
 - ترجمة التنمية الاقتصادية إلى تقدم اجتماعي والتقدم الاجتماعي إلى تنمية اقتصادية؛
 - تسهيل بناء توافق الآراء حول السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، التي تؤثر في استراتيجيات وبرامج العمالة والعمل اللائق؛
 - إضفاء الفعالية على قانون ومؤسسات العمل، بما في ذلك ما يتعلق بالاعتراف بعلاقة الاستخدام وتعزيز العلاقات الصناعية الجيدة وبناء نظم فعالة لتفتيش العمل؛
- ‘٤’ احترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي تكتسي أهمية خاصة، باعتبارها في آن معاً حقوقاً أساسية وشروطاً تمكينية ضرورية لتحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية تحقيقاً كاملاً، مع الإشارة إلى:
 - أن الحرية النقابية والإقرار الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية أساسيان بشكل خاص للتمكين من بلوغ الأهداف الاستراتيجية الأربعة؛
 - أن انتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لا يمكن أن يستشهد به أو أن يستخدم بشكل آخر كميزة نسبية مشروعة، وأن معايير العمل ينبغي ألا تستخدم لأغراض تجارية حمائية.
- باء - الأهداف الاستراتيجية الأربعة غير قابلة للتجزئة وهي مترابطة ومتكافلة. والتقصير في النهوض بأي هدف من هذه الأهداف سوف يضر بالتقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الأخرى. وتوخياً لتحقيق الحد الأمثل من أثرها، ينبغي للجهود المبذولة لتعزيزها أن

* ملاحظة المحرر: عند صياغة هذا النص، منحت الأولوية في كل لغة لتحقيق التناسق مع الصيغة الرسمية المقابلة في نص المادة ثالثاً (د) من إعلان فيلادلفيا الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في عام ١٩٤٤.

تكون جزءاً من استراتيجية عالمية ومتكاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق العمل اللائق. ويجب اعتبار المساواة بين الجنسين وعدم التمييز قضيتين شاملتين تتضمنهما الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه.

جيم - إن كيفية تحقيق الدول الأعضاء للأهداف الاستراتيجية هي مسألة يجب أن تحددتها كل دولة عضو وفقاً لالتزاماتها الدولية القائمة وللمبادئ والحقوق الأساسية في العمل مع إيلاء الاعتبار على النحو الواجب لجملة أمور أخرى منها ما يلي:

١' الشروط والظروف الوطنية، والاحتياجات والأولويات التي عبرت عنها المنظمات التي تمثل أصحاب العمل والمنظمات التي تمثل العمال؛

٢' الترابط والتضامن والتعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، وهي أمور ملائمة أكثر من أي وقت مضى في سياق الاقتصاد العالمي؛

٣' مبادئ وأحكام معايير العمل الدولية.

ثانياً - أسلوب التنفيذ

يقرّ المؤتمر كذلك بأنه، في اقتصاد يتسم بالعمولة:

ألف - يتطلب تطبيق القسم الأول من هذا الإعلان أن تقوم منظمة العمل الدولية على نحو فعال بتقديم المساعدة للدول الأعضاء فيها في إطار الجهود التي تبذلها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمنظمة أن تستعرض وتكيّف ممارساتها المؤسسية لتعزيز إدارتها وبناء قدراتها من أجل استخدام مواردها البشرية والمالية على أفضل وجه واستخدام الميزة الفريدة المتمثلة في هيكلها الثلاثي ونظام المعايير الخاص بها، بهدف:

١' إدراك احتياجات الدول الأعضاء فيها إدراكاً أفضل، فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية وفهم ما قامت به المنظمة من عمل في السابق لتلبية هذه الاحتياجات في إطار بند متكرر مدرج في جدول أعمال المؤتمر، وذلك بهدف:

- تحديد الطريقة التي يمكن بها لمنظمة العمل الدولية أن تلي على نحو أكثر نجاعة هذه الاحتياجات من خلال الاستخدام المنسق لجميع وسائل عملها؛

- تحديد الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، وإذا اقتضى الحال، اجتذاب الموارد الإضافية؛
- إرشاد مجلس الإدارة والمكتب في المسؤوليات التي يضطلعان بها؛
- ٢' تعزيز وتبسيط التعاون التقني ومشورة الخبراء لدى المنظمة بهدف:
- تقديم الدعم والمساعدة في الجهود التي تبذلهافرادى الدول الأعضاء لتحقيق التقدم على أساس ثلاثي في اتجاه جميع الأهداف الاستراتيجية من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق، حسب مقتضى الحال، وضمن إطار منظومة الأمم المتحدة؛
- القيام، حيثما كان ذلك ضرورياً، بدعم بناء القدرة المؤسسية للدول الأعضاء وللمنظمات الممثلة لأصحاب العمال وللمنظمات الممثلة للعمال، بهدف تسهيل وضع سياسة اجتماعية متسقة ووجيهة وتحقيق تنمية مستدامة؛
- ٣' تعزيز تقاسم المعارف وفهم أوجه التآزر بين الأهداف الاستراتيجية من خلال التحليل التجريبي والمناقشة الثلاثية للتجارب الملموسة، مترافقاً بالتعاون الطوعي من البلدان المعنية وبهدف تنوير صانعي القرارات في الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفرص والتحديات التي تطرحها العولمة؛
- ٤' تقديم المساعدة، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء التي ترغب في تعزيز الأهداف الاستراتيجية بشكل مشترك ضمن إطار الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف، على أن تكون متمشية مع التزاماتها إزاء منظمة العمل الدولية؛
- ٥' استحداث شراكات جديدة مع كيانات من غير الدول ومع هيئات فاعلة اقتصادية أخرى كالمنشآت متعددة الجنسية والنقابات العاملة على المستوى العالمي والقطاعي، من أجل تعزيز فعالية البرامج والأنشطة التشغيلية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية وحشد دعمها بأي طريقة مناسبة والنهوض بالأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية بأي شكل آخر. ويجري القيام بذلك بالتشاور مع المنظمات الوطنية والدولية الممثلة لأصحاب العمل وللعمال.
- باء - في الوقت نفسه، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية رئيسية للإسهام، من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية، في تحقيق استراتيجية عالمية ومتكاملة لتنفيذ

الأهداف الاستراتيجية التي تشمل برنامج العمل اللائق، كما يرد في القسم الأول من هذا الإعلان. وستوقف تنفيذ برنامج العمل اللائق على المستوى الوطني على الاحتياجات والأولويات الوطنية، وسيعود للدول الأعضاء أن تقرر، بالتشاور مع المنظمات الممثلة للعمال والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل، طريقة وفاتها بهذه المسؤولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد تنظر الدول الأعضاء في أمور منها:

١' اعتماد استراتيجية وطنية أو إقليمية، أو على الصعيدين معاً، للعمل اللائق تستهدف مجموعة من الأولويات سعياً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل متكامل؛

٢' وضع مؤشرات أو إحصاءات مناسبة، عند الضرورة بمساعدة منظمة العمل الدولية، لرصد التقدم المحرز وتقييمه؛

٣' استعراض وضعها فيما يتعلق بتصديق صكوك منظمة العمل الدولية أو تنفيذها بهدف زيادة التغطية تدريجياً لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية، مع التركيز بشكل خاص على الصكوك المصنفة بوصفها معايير العمل الأساسية فضلاً عن الصكوك التي تعتبر الأكثر أهمية من ناحية الإدارة السديدة والتي تشمل الهيكل الثلاثي وسياسة العمالة وتفتيش العمل؛

٤' اتخاذ خطوات مناسبة لضمان التنسيق اللائق بين المواقف المتخذة بالنيابة عن الدولة العضو المعنية في المنتديات الدولية ذات الصلة، إلى جانب أي خطوات قد تتخذها بموجب هذا الإعلان؛

٥' تعزيز المنشآت المستدامة؛

٦' حيثما يقتضي الحال، على الصعيدين الوطني والإقليمي، تقاسم الممارسات الحسنة المكتسبة من التنفيذ الناجح للمبادرات الوطنية أو الإقليمية التي تتضمن عنصر العمل اللائق؛

٧' توفير الدعم المناسب، على أساس ثنائي أو إقليمي أو متعدد الأطراف، ضمن ما تسمح به مواردها، إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى من أجل إنفاذ المبادئ والأهداف المشار إليها في هذا الإعلان.

جيم - للمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعهود إليها بولايات في ميادين وثيقة الصلة، إسهام مهم يمكن أن تقدمه من أجل تنفيذ هذا النهج المتكامل. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدعو هذه المنظمات إلى تعزيز العمل اللائق، على أن يؤخذ في الاعتبار

أن لكل وكالة ملء التحكم بولايتها. ونظراً إلى أن السياسة المتصلة بالمبادلات التجارية والأسواق المالية تؤثر في آن معاً على العمالة، فإن دور منظمة العمل الدولية يقوم على تقييم هذه الآثار على العمالة لتحقيق هدفها الرامي إلى جعل العمالة تحتل صميم السياسات الاقتصادية.

ثالثاً - أحكام ختامية

ألف - يضمن المدير العام لمكتب العمل الدولي إرسال هذا الإعلان إلى جميع الدول الأعضاء ومن خلالها إلى المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وإلى المنظمات الدولية ذات الاختصاص في مجالات ذات صلة على المستويين الدولي والإقليمي، وإلى غيرها من الكيانات التي قد يحددها مجلس الإدارة. وينبغي للحكومات والمنظمات أصحاب العمل والمنظمات العمال نشر الإعلان، على المستوى الوطني، في جميع المنتديات ذات الصلة التي قد تشارك فيها أو يشارك فيها من يمثلها، أو توزيع الإعلان بأي طريقة أخرى على أية كيانات أخرى يمكن أن يعينها الأمر.

باء - تقع على عاتق مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولي مسؤولية وضع الطرائق المناسبة للتنفيذ السريع للقسم الثاني من هذا الإعلان.

جيم - في الوقت الذي يراه مجلس الإدارة مناسباً، وتماشياً مع الطرائق الموضوعية، يشكل أثر هذا الإعلان ولا سيما الخطوات المتخذة لتشجيع تنفيذه، موضوع استعراض من جانب مؤتمر العمل الدولي بهدف تقييم أي إجراءات قد تكون مناسبة.

متابعة الإعلان

أولاً - الغرض الإجمالي والنطاق

ألف - تهدف هذه المتابعة إلى معالجة الوسائل التي ستقوم المنظمة من خلالها بمساعدة الدول الأعضاء فيها فيما تبذله من جهود من أجل إنفاذ التزامها بالسعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة ذات الأهمية بالنسبة لتنفيذ الولاية الدستورية للمنظمة.

باء - إن هذه المتابعة تسعى إلى أن تستخدم على أكمل وجه ممكن جميع وسائل العمل المنصوص عليها في دستور منظمة العمل الدولية للوفاء بولايتها. وقد تشمل بعض هذه الإجراءات الهادفة إلى مساعدة الدول الأعضاء إجراء شيء من التكيف لطرائق التطبيق الواردة في الفقرتين ٥(هـ) و ٦(د) من المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، دون زيادة في التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم التقارير.

ثانياً - عمل المنظمة لمساعدة الدول الأعضاء فيها

الإدارة والموارد والعلاقات الخارجية

ألف - يتخذ المدير العام كافة الخطوات الضرورية، بما في ذلك تقديم مقترحات إلى مجلس الإدارة حسب مقتضى الحال، لضمان الوسائل التي ستقوم المنظمة من خلالها بمساعدة الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها بموجب هذا الإعلان. وتشمل هذه الخطوات استعراض وتكييف الممارسات المؤسسية والإدارة في منظمة العمل الدولية، كما يرد في الإعلان، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان ما يلي:

١' التماسك والتنسيق والتعاون ضمن مكتب العمل الدولي لسير عمله بشكل فعال؛

٢' تقوية السياسة العامة والقدرات التشغيلية والحفاظة عليها؛

٣' الاستخدام الكفوء والفعال للموارد والعمليات الإدارية والهياكل المؤسسية؛

٤' الكفاءات وقاعدة المعارف المناسبة وهيكلية الإدارة الفعالة؛

٥' تشجيع الشراكات الفعالة ضمن منظومة الأمم المتحدة والنظام متعدد الأطراف من أجل تقوية البرامج والأنشطة التشغيلية لمنظمة العمل الدولية، أو تعزيز أهداف منظمة العمل الدولية بأي شكل آخر؛

٦' تحديد وتحديث وتعزيز قائمة من أهم المعايير من وجهة نظر الإدارة السديدة^(١).

فهم واقع الدول الأعضاء واحتياجاتها والاستجابة لها

باء - تعتمد المنظمة خطة لمناقشات دورية يضطلع بها مؤتمر العمل الدولي على أساس الطرائق التي وافق عليها مجلس الإدارة، دون أن يكون في ذلك ازدواجية لعمل آليات الإشراف في منظمة العمل الدولية، وذلك من أجل تحقيق ما يلي:

١' فهم أفضل لتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية والاستجابة لها بفعالية أكبر بكافة وسائل العمل المتاحة لها، بما في ذلك من خلال النشاط المتصل بالمعايير والتعاون التقني والقدرة التقنية والبحثية التي يتمتع بها المكتب، وتكييف أولوياتها وبرامج العمل الخاصة بها وفقاً لذلك؛

٢' تقييم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية كي تستنير بها القرارات المتعلقة بالبرنامج والميزانية وغير ذلك من قرارات الإدارة.

المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

جيم - توفر المنظمة، عند طلب الحكومات والمنظمات الممثلة للعمال ولأصحاب العمل، كل المساعدة الملائمة ضمن ولايتها في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحقيق التقدم في اتجاه الأهداف الاستراتيجية، وذلك من خلال استراتيجية وطنية أو إقليمية متكاملة ومتسقة، عن طريق أمور من بينها:

١' تعزيز وتبسيط أنشطة التعاون التقني الخاصة بها ضمن إطار البرامج القطرية للعمل اللائق وإطار منظومة الأمم المتحدة؛

٢' توفير الخبرات والمساعدة العامة التي قد تطلبها أي دولة عضو لغرض اعتماد استراتيجية وطنية واستكشاف شراكات ابتكارية لتطبيقها؛

(١) اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)، اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)، اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية ١٩٧٦) (رقم ١٤٤)، والمعايير الواردة في قوائم محدثة لاحقة.

٣' استنباط أدوات مناسبة لتقييم التقدم المحرز تقييماً فعالاً وتخمين الأثر الذي يمكن أن تتركه العوامل والسياسات الأخرى على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء؛

٤' التصدي للاحتياجات والقدرات الخاصة للبلدان النامية وللمنظمات الممثلة للعمال ولأصحاب العمل، بما في ذلك السعي إلى حشد الموارد.

البحوث وجمع المعلومات وتقاسمها

دال - تتخذ المنظمة الخطوات المناسبة من أجل تعزيز قدرتها البحثية والمعارف التجريبية وفهم كيفية تفاعل الأهداف الاستراتيجية فيما بينها، ومن أجل المساهمة في التقدم الاجتماعي والمنشآت المستدامة والتنمية المستدامة واستئصال الفقر في الاقتصاد العالمي. وقد تشمل هذه الخطوات تقاسماً ثلاثياً للتجارب والممارسات الجيدة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني ضمن إطار:

١' الدراسات التي تجرى على أساس تخصيصي وعلى أساس تعاون طوعي من جانب الحكومات والمنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال في البلدان المعنية؛

٢' أي برامج مشتركة من قبيل عمليات استعراض الأقران، قد ترغب الدول الأعضاء المهتمة في أن تنشئها أو أن تنضم إليها على أساس طوعي.

ثالثاً - تقييم يجريه المؤتمر

ألف - سيكون أثر الإعلان، لا سيما مدى إسهامه في تعزيز أهداف المنظمة وغاياتها، فيما بين الدول الأعضاء، من خلال السعي المتكامل إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، موضوع تقييم يجريه المؤتمر ويمكن تكراره بين الفينة والأخرى ضمن إطار بند مدرج في جدول أعماله.

باء - يعد المكتب تقريراً يرفعه إلى المؤتمر لتقييم أثر الإعلان، ويتضمن معلومات عما يلي:

١' الإجراءات أو الخطوات المتخذة كنتيجة لهذا الإعلان، وهي معلومات يمكن أن توفرها الهيئات المكونة الثلاثية من خلال دوائر منظمة العمل الدولية، على وجه الخصوص في الأقاليم، أو يوفرها أي مصدر موثوق آخر؛

٢' الخطوات التي يتخذها مجلس الإدارة والمكتب لمتابعة المسائل ذات الصلة بإدارة والقدرة والمسائل القائمة على المعارف والمرتبطة بالسعي إلى تحقيق

الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك برامج وأنشطة منظمة العمل الدولية وأثرها؛

٣' الأثر الذي يحتمل أن يخلفه الإعلان على المنظمات الدولية المهتمة الأخرى.

جيم - تعطى المنظمات متعددة الأطراف المهتمة فرصة المشاركة في تقييم الأثر وفي المناقشة. ويمكن للكيانات المهتمة الأخرى أن تحضر المناقشة وتشارك فيها بدعوة من مجلس الإدارة.

دال - يستخلص المؤتمر على ضوء التقييم الذي يجريه، استنتاجات تتعلق بمدى استنساب إجراء المزيد من عمليات التقييم أو بمدى ملاءمة الضلوع في إجراءات مناسبة أخرى.

النص الوارد أعلاه هو إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي لمنظمة العمل الدولية حسب الأصول، في دورته السابعة والتسعين، التي عقدت في جنيف وأعلن اختتامها في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وتصديقاً على ذلك، نوقع أدناه في هذا اليوم الثالث عشر من حزيران/

يونيه ٢٠٠٨:

رئيس المؤتمر

إدوين سلامين جان

المدير العام لمكتب العمل الدولي

خوان سومافيا